الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
29 May 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال: الترتيبات المتعلقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر - تقديرات منقَّحة متعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار البابين ٢٨ دال و ٣٦

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-27631 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعادة الأمم المتحدة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال في الأمم المتحدة: الترتيبات المتعلِّقة بالمركز الثانوي للبيانات في المقر - تقديرات منقَّحة متعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار البابين ٢٨ دال و ٣٦

١ - **السيد تشوي سون - هونغ** (رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات): قال، في سياق عرضه لتقرير الأمين العام (A/63/743)، إن الأمانة العامة تعتمد على مجموعة كبيرة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم أنشطتها هي؛ ولكفالة التنسيق مع الدول الأعضاء والوكالات في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ ولإضفاء الشفافية على عملياتها أمام عموم الجمهور ولمناقشة برامج اللجان والهيئات الأخرى. وبالتالي، فعدم توافر أي نظام أساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يحدث أثراً هائلاً على الأنشطة الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة، فيشل عملياتها على نطاق العالم.

٢ - وقال إن الجمعية العامة ناقشت، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين، اقتراح الأمين العام بإنشاء موقع لمركز ثانوي للبيانات في مبنى مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي (United Nations Federal Credit Union) في لونغ آيلند سيتي، ولكنها استبعدته بسبب ما يترتب عليه من زيادة في تقديرات تكاليف البناء. وأضاف قائلاً إن هذا الاقتراح يبين الحاجة الملحة إلى مرفق يستعاض به عن المركز الثانوي للبيانات غير الموثوق به القائم في المبنى دي سي ٢ (DC2). وأوضح أن هناك حاجة إلى مركز جديد للتقليل من خطر تعطيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء نقل المركز الرئيسي للبيانات إلى مبنى المرج الشمالي الجديد باعتباره جزءاً من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وللمحافظة على الاستقرار الطويل الأجل للدعم الذي تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عمليات المنظمة.

٣ - وأشار إلى أن التقرير المعروض على اللجنة يصف المشاكل المرتبطة بعدم ملاءمة القدرات الكهربائية والتبريدية لمركز البيانات التابع للمبنى DC2 وافتقاره إلى القدرة على توليد الطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ. وأوضح أن عدداً من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية قد أغلق منذ صيف ٢٠٠٨ للتخفيف من الارتفاع الزائد في درجة الحرارة. وأردف قائلاً إن الهياكل الأساسية للطاقة الكهربائية في المبنى DC2 تكاد تبلغ سعتها القصوى، مما يجعل من الصعب إدارة أوضاع الطاقة الكهربائية ونظم التبريد على نحو فعال. وذكر أن هذه القيود منعت استخدام مركز البيانات في المبنى DC2 كمركز رئيسي للبيانات في أثناء انتقال نظم الإنتاج إلى مبنى المرج الشمالي (North Lawn building)، وهو إجراء من شأنه أن يزيد زيادة كبيرة المخاطر العالية بالفعل المرتبطة بمرفق المبنى DC2، الذي دعي أعضاء اللجنة إلى القيام بجولة في أرجائه لمعاينة حالته المتدهورة بأنفسهم.

٤ - وقال إنه يرى أن المركز الثانوي الجديد للبيانات يجب أن يعمل بالكامل بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من أجل عدم الإخلال بالجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبما أنه يتعذر إنشاء مركز جديد للبيانات بحلول هذا التاريخ، فالحل المقترح، كما أفاد، يكمن في استئجار وتجهيز مرفق تجاري يضم ''مركزاً جاهزاً

للبيانات'' يشمل بالفعل الأرضيات العالية المطلوبة، والطاقة الكهربائية، ونظم التبريد، والطاقة الكهربائية الاحتياطية لحالات الطوارئ، والهياكل الأساسية الأخرى. وأوضح أن هذه المرافق متوافرة في محيط نيويورك ونيو جرسي وكونتيكت ويمكن استئجارها لفترات زمنية متفاوتة مع إمكانية الاختيار بين زيادة قدرتها أو تخفيضها، حسب الاقتضاء. وينص الاقتراح أيضاً على الاستعانة بالمركز الدولي للحساب الإلكتروني من أجل التجهيز بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة وإدارة مركز البيانات المستأجر.

٥ - ورأى أنه ينبغي التصدي قبل فوات الأوان إلى احتمال انقطاع التيار الكهربائي عن مراكز البيانات لفترات طويلة مما قد يؤدي إلى اختلال عمليات المنظمة على نطاق العالم بل إلى إصابتها بالشلل خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، على الرغم من صعوبة تصور حدوث ذلك. وختم قائلاً إن اقتراح الأمين العام بوسعه أن يحد من المخاطر المرتبطة بنقل المركز الرئيسي للبيانات خلال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشارت، في سياق عرضها لتقرير اللجنة الاستشارية (A/63/774)، إلى تحذير الأمين العام بشأن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها تنفيذ الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر وكذا تكلفة هذا المخطط، في حال لم يجر التقيد بالجدول الزمني الحافل بالتحديات الوارد في اقتراحه المتعلق بإنشاء مركز جديد للبيانات. وأوضحت أن اللجنة الاستشارية ترى أن القصور يشوب التخطيط والإدارة العامة لمشروع مراكز البيانات، وأن الاقتراح المتعلق بمركز البيانات الجديد لا يوفر، على ما يبدو، الضمان الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٢ بشأن التخفيف من المخاطر بالقدر الكافي.

٧ - وأضافت قائلة إنه كان بوسع الأمانة العامة، نظرا لإدراكها منذ بعض الوقت الحاجة إلى مركز ثانوي للبيانات والقيود المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، أن تكون أكثر استباقا للأمور، فتحول دون التأخير بتوقع المشاكل المحتملة، والاستعداد لشتى الطوارئ، وإتاحة الوقت الكافي لوضع بدائل فعالة من حيث التكلفة، وحلول ناجعة وسليمة تقنياً. وذكرت أنه كان من الأسهل على اللجنة الاستشارية أن تنظر في اقتراح الأمين العام لو تضمن المزيد من المعلومات المستكملة عن التكاليف، من قبيل تحليل التكاليف المحتملة على مدى عمر مشروع مراكز البيانات ومقارنة التكاليف المتعلقة بخيارات استئجار المعدات وشرائها.

٨ - وأوضحت أن اللجنة الاستشارية تسلم، على الرغم من هواجسها، بأن إنشاء مركز ثانوي للبيانات موثوق به عامل يكتسب أهمية حاسمة في الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وبأن الانقطاع في توفير بعض الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يلحق الضرر بعمليات المنظمة بأكملها. وأردفت قائلة إن اللجنة لا ترى، نظرا لضيق الوقت، من خيار آخر سوى التوصية باعتماد الاقتراح. غير أنها أشارت إلى ضرورة معالجة أوجه القصور المستمرة في التخطيط لهذا المشروع وإدارته لو أريد للتنفيذ أن يكون ناجحاً، وإلى وجوب إعادة النظر في استراتيجية الانتقال من أجل تحري إمكانية تحقيق وفورات في التكاليف.

٩ - وقالت إنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام كفالة وجود قيادة وإدارة فعاليتين للمشروع، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، والرصد الدقيق للتقدم المحرز بالمقارنة مع أهداف الأداء، واتخاذ الإجراءات التصويبية على وجه السرعة في حال نشوء مشاكل ووضع آليات تضمن مساءلة الأفراد عن المجالات المنوطة بهم مسؤوليتها. وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بأن يطلب إلى الأمين العام الاستعانة بخدمات خبير مستقل يتمتع بالخبرة التقنية

الموضوعية في مجال الانتقال ونقل مراكز البيانات إلى مواقع أخرى لكي يقوم بالتصديق على خطة تنفيذ المشروع وإسداء المشورة إلى فريق التنفيذ.

١٠ - وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية توصي، على الرغم من عدم ممانعتها للترتيب المتعلق بتقاسم تكاليف مركز البيانات الجديد، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إعادة النظر في نهج تقسيم التكاليف بين الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام والبحث في تطبيق ترتيب مشترك لتقاسم التكاليف بين عمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى على نطاق المنظمة.

١١ - وأخيراً، ذكرت أن اللجنة الاستشارية ترغب بأن تشير إلى أثر القيود الزمنية الشديدة على تقديم تقريرها إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه. فقد تحدد توقيت عمل اللجنة الاستشارية الذي بدأ في الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠٠٩ بتوافر تقرير الأمين العام. وأوضحت أن اللجنة الاستشارية وجدت نفسها تطلب قدراً كبيراً من المعلومات الإضافية نظراً للآثار العديدة المترتبة على اقتراح الأمين العام وضرورة التدقيق في تفاصيله. وأضافت قائلة إن اللجنة خلصت أيضا إلى أن القيام بزيارات إلى مركزي البيانات الرئيسي والثانوي القائمين من شأنه أن يكون مفيداً لمداولاتها.

١٢ - وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية أنجزت تقريرها وقدمته للتجهيز في اليوم نفسه على إثر تلقي الدفعة الأخيرة من المعلومات الإضافية، صباح يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأوضحت أنه لا يخفى على اللجنة الخامسة أن وطأة الضغط الذي تعرضت له اللجنة الاستشارية بسبب ضيق الوقت قد اشتد نظراً لاضطرارها إلى العمل بموازاة ذلك على عدد من التقارير المتعلقة بمسائل وصلت المعلومات بشأنها متأخرة في الجزء الأول من الدورة الثالثة والستين المستأنفة.

١٣ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي لتنفيذ عمليات المنظمة على نطاق العالم ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. ورأى أن على المنظمة أن تتمكن أيضاً من الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ التي قد تخل بالعناصر المهمة في هياكلها الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تشير إلى أن الاقتراح الأصلي للأمانة العامة الذي يقضي بإنشاء موقع لمركز بيانات ثانوي في مبنى مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي في لونغ آيلند سيتي قد سحب، إنما ليس قبل هدر الموارد من خلال التوقيع على عقد إيجار لمدة ١٠ أعوام. ومما يثير القلق، كما أفاد، أن الاقتراح الحالي للأمين العام يتضمن بعضاً من المشاكل عينها التي واجهت الاقتراح السابق. وأشار إلى أن المنظمة تجد نفسها في وضع يضطرها لاتخاذ قرار استراتيجي بشأن اقتراح يتعلق باستثمار كبير بدون تحليلات أو معلومات كافية. وأشار إلى أن المجموعة غير مقتنعة بأن الاقتراح الجديد هو الأكثر فعالية من حيث التكلفة أو الأكثر قابلية للتنفيذ، أو حتى أنه بالإمكان تنفيذه وفقاً للجدول الزمني المقترح.

١٥ - وذكر أن الاقتراح الجديد أخفق في الاستجابة لطلب الجمعية العامة توحيد النظم في مراكز البيانات المركزية وتحديد أولوية النظم للإقلال من تكلفة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وأوضح أن المجموعة تعرب عن خيبة أملها لأن الأمانة العامة لم تصنف بعد النظم الحرجة وغير الحرجة، الأمر الذي يتيح تصنيفاً واضحاً للنظم التي يجب أن تحفظ احتياطياً في المركز الثانوي للبيانات. ورأى أن الاقتراح يحمل في طياته أيضاً مخاطر شديدة ترتبط بعدد عمليات الانتقال وكلفتها

الإجمالية، نظراً لأن ذلك قد يجند عدداً من الموظفين ممن قد يعملون، لولا ذلك، بمجال تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطويلة الأجل، في مشاريع من قبيل بدء العمل بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وأضاف قائلاً إن المجموعة تعرب عن قلقها لأن الاقتراح لم ينظر في التدابير الضرورية لضمان أمن بيانات المنظمة وسريتها، ولا سيما بالنظر إلى اعتزام الاستعانة بمركز خارجي تجاري للبيانات.

١٦ - وقال إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية الرأي بأن هناك أوجه قصور مستمرة في تخطيط المشروع وإدارته، وبأن المشروع يستند، على ما يبدو، إلى ردود فعل مرتجلة إزاء الحالات لدى نشوئها عوضا عن كونه نتيجة لاستباق المسائل المحتملة والنظر في الاحتياجات الاستراتيجية الطويلة الأجل. وأوضح أن المجموعة لا تزال غير مقتنعة بأن التأخير في المشروع يعزى جزئياً إلى الحاجة لإعادة تقييم استراتيجية المركز الثانوي للبيانات على ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، وهي تعتقد بالأحرى أن هذا التأخير ناجم عن الافتقار إلى التخطيط والتنسيق والامتثال الصحيح للقواعد والأنظمة المرعية. وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال التعاطي الكارثي مع مشروع مركز بيانات لونغ آيلند سيتي، الذي جرى تمويله بناء على سلطة التزام لم تنظر فيها اللجنة الخامسة أو توافق عليها. وأشار إلى أن المجموعة سوف تطلب، تبعا لذلك، توضيح جميع المسائل ذات الصلة.

١٧ - **السيد بلانكيت** (كندا): تكلم أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن المنظمة لا يمكن أن تكون حديثة وكفؤة وفعالة بدون تكنولوجيا معلومات واتصالات مناسبة، كما سلمت الجمعية العامة بحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لدى اعتمادها استراتيجية جديدة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ نظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسة.

١٨ - وأشار إلى أن الحالة التي أعقبت سحب الاقتراح الأصلي للأمين العام بشأن إنشاء مركز ثانوي للبيانات تدعو للقلق بسبب اقتراب موعد انتقال المركز الرئيسي للبيانات إلى مبنى المرج الشمالي، واحتمال تصاعد التكلفة والخطر على خدمات البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضح أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب بالاقتراح الجديد، مع أنها كانت تفضل أن تشهد خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، وتوافق على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للتوصل إلى حل عملي يتعلق بالمركز الثانوي للبيانات.

١٩ - وقال إنه لا بد من إقناع هذه البلدان، على الرغم من التزامها بتقديم الموارد الضرورية إلى الأمانة العامة من أجل استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، بأن جميع الفرص من أجل التوحيد وتعيين الأولويات قد استنفدت، وبأن طلب موارد إضافية يمكن أن يصمد لأي تحليل نقدي. وأوضحت الوفود الثلاثة أنها ترغب أيضاً، نظراً لأن المخاوف بشأن الجدول الزمني للمشروع لا تزال قائمة، في أن تحصل على تطمينات بأن منحى العمل المقترح لن يؤدي إلى عرقلة الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٠ - **السيد غوربر** (سويسرا): قال إن وفده كان يفضل أن يكون قرار اللجنة بشأن الترتيبات من أجل إقامة مركز ثانوي للبيانات قراراً صعباً، يشمل أكثر من خيار سديد واحد. وعوضاً عن ذلك، فالمتوقع أن يكون القرار سهلاً، لا يفسح المجال للخيار. وأوضح أنه ليس لدى وفده ما يضيفه إلى الملاحظات القاتمة التي أدلت بها اللجنة الاستشارية. وأضاف قائلاً إن اللجنة الخامسة لم تحصل على الكثير من التفاصيل عن الاقتراح الجديد بإنشاء مركز ثانوي للبيانات، وهي ليست متأكدة مما إذا كان هذا الاقتراح

سيؤدي إلى النتيجة المرجوة، كما أنها تفتقر إلى الوقت الكافي لإمعان النظر في الأمر. غير أنه لا يوجد أي اقتراح مضاد سليم وفعال من حيث التكلفة وقابل للتنفيذ.

٢١ - وأشار إلى أن وفده يسلم بخطر إغفال أهمية أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستمرارية في تصريف الأعمال، ويرى بأن رفض الاقتراح الجديد من شأنه أن يعاقب الأشخاص الذين وضعوا ثقتهم في قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها على نحو موثوق به وغير منقطع، وبخاصة في الميدان. وفي غياب حل بديل، أوضح أن وفده يرحب بمناقشة الاستئجار المقترح لمرفق تجاري لمركز البيانات، بغرض فهمه بصورة أفضل والسعي إلى استخدامه الاستخدام الأمثل، لا سيما من حيث فعالية التكلفة.

٢٢ - **السيد روناغان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يجب أن تكون لدى المنظمة مرافق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تعرف الانقطاع ونظام احتياطي لحفظ البيانات يعمل بالكامل بغية التخفيف من خطر فقدان الخدمات الحيوية والمعلومات الهامة. وأوضح أن وفده لا يزال يشعر بالقلق لأن الانتكاسات التي تواجهها الأمانة العامة في ما يتعلق بإنشاء مركز ثانوي للبيانات تعكس افتقاراً في التخطيط السليم لحالات الطوارئ. وأضاف قائلاً إن وفده يرغب بأن تشرح الأمانة العامة الخطوات المتخذة لمعالجة الحالة وتقديم الضمانات بأن يكون اقتراح الأمين العام هو الخيار الأفضل والأكثر فعالية من حيث التكلفة وأنه القادر على التخفيف من المخاطر بالقدر الكافي.

٢٣ - وقال إن وفده يثق بأن الأمانة العامة تستطيع بصورة أفضل تلمس الحاجات المستقبلية، لا في ما يتعلق بالمشروع الحالي فحسب بل كذلك في حالة جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أطلقتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٢. ومع التسليم بأن الإخفاق في التوصل إلى قرار بشأن المركز الثانوي للبيانات من شأنه أن يؤثر سلباً في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، أعرب عن أسفه إذا اضطر إلى النظر في اتخاذ هذا القرار بدون إشباعه تحليلاً، وقال إنه يرى، مع ذلك، أن آراء اللجنة الاستشارية تشكل أساساً ملائماً لمناقشة هذه المسألة. وينبغي ألا يغيب عن بال الأمانة العامة الظروف الاقتصادية الصعبة، والنفقات المتصاعدة بسرعة في إطار الميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام وما يترتب على ذلك من حاجة إلى توظيف الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية وشفافية.

مسائل أخرى

٢٤ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إن المجموعة التي يمثلها ترغب بتكرار مواقفها المعروفة من قديم بوجوب إصدار الوثائق في أوانها بجميع اللغات الرسمية الست. وأوضح أن المجموعة ترغب، مع أنها قلقة بشأن المشكلة المزمنة المتمثلة في صدور الوثائق متأخرة عن مواعيدها، بأن تنأى بنفسها عن الهجوم الذي لا مبرر له على اللجنة الاستشارية ورئيستها حين تطرقت بعض الوفود إلى تلك المسألة في الجلسة الخامسة والثلاثين للجنة الخامسة. فإلقاء اللوم على اللجنة الاستشارية بسبب هذه الحالة لا يتطابق مع الحقائق الموضوعية. وأشار إلى أن اللجنة الخامسة أوصت عام ٢٠٠٨ بتمديد دورات اللجنة الاستشارية لمدة أسبوعين، تسليما منها بالزيادة الكبيرة في حجم عمل اللجنة الاستشارية. وأشار إلى أن المجموعة تثني على اللجنة الاستشارية لجودة تقاريرها وللتوجيهات المتميزة التي تقدمها لعملية اتخاذ القرارات في اللجنة الخامسة، وذلك على الرغم من العقبات العديدة التي تعترض سبيلها، بما فيها محدودية نطاق تقاسم الأعباء داخلياً.

٢٥ - وقال إن رئيسة اللجنة الاستشارية لا تستطيع تفويض المسؤوليات بحرية إلى نائب الرئيسة الذي لا يتقاضى

أجراً عن شغله هذه الوظيفة أو عن تقاسم عبء العمل مع الرئيسة. وأضاف قائلاً إنه من الغريب أن يوجه اللوم إلى اللجنة الاستشارية على التحديات المتعلقة بنظم العمل في المنظمة، التي تشمل عدم قدرتها على تقديم التقارير إلى اللجنة الاستشارية في أوانها. ورأى أن الأشخاص الذين ينتقدون اللجنة الاستشارية لا يريدون تحسين شروط الخدمة فيها ولا يرغبون بذلك. وهناك حاجة ملحة إلى إجراء هذا التحسين. وختم قائلاً إن المجموعة تدعو شركاءها إلى أن يكونوا جزءا من الحل عوضاً عن أن يكونوا جزءا من المشكلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.